الشيخ زايد بن سلطان ودوره في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٧٢-٢٠٠٤م)

إعداد

ناهض إبراهيم عبد الله صالح

أ.د فوزي السيد المصري

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر كلية الآداب – جامعة طنطا

أ.د/ نبيل عبد الجواد سرحان

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر كلية الآداب – جامعة طنطا

المستخلص:

هدف البحث إلى الوقوف على مراحل قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك الدور الفاعل الذي قام به الشيخ زايد بين سلطان آل نهيان في إنشاء البنية التحتية ورفع شأن بلاده عربيًا وعالميًا بالرغم من قلة الموارد، كما قام الشيخ زايد بالعديد من الجهود من أجل قيام الاتحاد، وكان ذلك واضحًا في موقفه تجاه المشكلات على الحدود بين إمارات الساحل العُماني والتي نشبت بسبب عدم وجود حود متفق عليها دوليًا، وقد لاقت فكرة التعاون والاتحاد بين إمارات الساحل المُهادن تأييد العديد من الدول وعلى رأسها السعودية والكويت، وقد كان الشيخ زايد طموحًا يسعى لقيام اتحادًا يضم كافة دول الخليج العربي، وكذلك أي دولة عربية ترغب في الدخول تحت مظلة هذا الاتحاد، وكانت أول خطوة قام بها إقامة اتحاد ثنائي بين إمارة أبو ظبي ودبي في ١٩ فبراير عام ١٩٦٨م، ثم اجتمعت الإمارات التسع بدبي في ٢٥ فبراير ١٩٦٨م، واستمرت اجتماعاتهم ثلاثة أيام، وصدرت بعدها صياغة جديدة عُرفت "باتفاقية اتحاد الإمارات العربية" واشتهرت باسم اتفاقية دبي، وذلك في ٢٧ فبراير ١٩٦٨م موقعة من الحكام التسعة، إلا أن هذه المباحثات باءت بالفشل ولكن ذلك لم يؤثر على عزيمة الشيخ زايد الذي دعا لقيام اتحاد سباعي وإعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة مكونة من إمارة (أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة، رأس الخيمة)، وبذلك أعلن الشيخ زايد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد لاقت تأييدًا عربيًا ودوليًا والاعتراف بها، وفي ٦ ديسمبر ١٩٧١م تم قبول دولة الإمارات العربية المتحدة الجديدة عضوًا في جامعة الدول العربية، وفي ٩ ديسمبر ١٩٧٢م قبلت الدولة الجديدة عضوًا في هيئة الأمم المتحدة، وبذلك اكتسبت هذه الدولة الاعتراف بوجودها عربيًا

ودوليًا، وبذلك تم إلغاء جميع المعاهدات المُبرمة مع بريطانيا وعُقدت على غرارها اتفاقية صداقة واحترام سيادة الدولة المستقلة، وبعد قيام الاتحاد انتهج الشيخ زايد قائد الاتحاد سياسة بناء الدولة من حيث المؤسسات والبنية التحتية ويُخرجها من طابع البداوة إلى طابع التحضر، وإقامة مشاريع تنموية في الإمارات السبع، ولا سيما أن اكتشاف البترول في دولة الإمارات العربية المتحدة كان له أثر كبير على اقتصادها فأصبحت تعتمد على النفط بالإضافة إلى صيد اللؤلؤ، وقد أصبح الاقتصاد العام لدولة الإمارات العربية المتحدة اقتصادًا واحدًا عن طريق التكامل والتطور، وبحكم التشريعات الصادرة والمرافق الاقتصادية والاجتماعية المتشابهة وبحكم سهولة الاتصالات والمواصلات في نطاق أسواق صغيرة الحجم.

الكلمات الإفتتاحية: دولة الإمارات العربية المتحدة – الشيخ زايد بن سلطان.

مقدمة

يُعد موقع دولة الإمارات العربية المتحدة ذا أهمية كبيرة لا تنبع من العامل الاقتصادي فحسب، ولكن من العامل الجغرافي لهذه الدولة من الناحية السياسية والعسكرية في منطقة أكثر المناطق حساسية في العالم، فهي تتكون مما يزيد عن مائتي جزيرة تتناثر على مساحة إجمالية تبلغ نحو ٨٦.٦٠٠ كيلو مترًا مربعًا أي أقل بقليل من مساحة المملكة الأردنية الهاشمية[١]؛ مما جعل بريطانيا ترتبط بمنطقة الخليج العربي في القرن التاسع عشر الميلادي، وكانت تسعى دائمًا لتدعيم مصالحها في المنطقة متخذةً بعض الإجراءات، فقامت بفرض ثلاث معاهدات على إمارات الخليج، وهي "معاهدة السلام العام" عام (١٨٢٠م) التي نصت على عدم مهاجمة الإمارات أو مشيخات الخليج العربي لأي من السفن البريطانية؛ ثم "اتفاقية الهدنة الدائمة" (١٨٥٣م) التي نصت على عدم مهاجمة أي من الإمارات أو مشيخات الخليج العربي لأي من جيرانها في المنطقة؛ ثم "الاتفاقية المانعة" (١٨٩٢)[٢] التي نصت على تعهد زعماء المنطقة بعدم التعامل مع أي دولة إلا عن طريق بريطانيا، وبذلك قيّدت بريطانيا إمارات – مشيخات - الساحل المُهادن[*] – بل قيدت إمارات الخليج العربي جمعاء، وكان الهدف من ذلك الحفاظ على مصالحها في منطقة الخليج العربي؛ كما حرصت بريطانيا على ألا تندمج هذه الإمارات ضمن جيرانها الأقوياء أو ضمن أي تركيبة سياسية عربية أشمل، بل رأت ضرورة بقاءها كوحدات منفصلة؛ غير أن الفترة ما بين الحربين العالميتين حملت في طياتها عوامل التغير، متمثلًا في إعلان حكومة العمال البريطانية في شتاء عام ١٩٦٧-١٩٦٨م أنها سوف تُصفي الوجود العسكري شرق السويس ومن ثم سوف تسحب قواتها من الخليج مع نهاية عام ١٩٧١م[٣].

لذا سعى الشيخ زايد للسير قُدما في طريقه إلى الاتحاد الذي كان صعبًا ووعرًا ومحفوفًا بالتحديات، ولكن الإرادة الصلبة والعزيمة الصادقة والرؤية الثاقبة لمهندس الاتحاد وصانع الوحدة، فاستطاع بحنكة وحكمة تجاوز كل هذه التحديات والارتقاء بدولة الإمارات العربية المتحدة.

أولًا جهود الشيخ زايد لتحقيق قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة

إن القيادة التي تُعبر عن حركة التاريخ هي القيادة القادرة على تحقيق الطموحات على أرض الواقع، ولا تتحقق الآمال القومية الرفيعة دون قيادة حازمة، ونذكر هنا دور الشيخ زايد في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، فالقيادة لها دور رئيس حين توجد الفكرة وتتهيأ الظروف الميسرة، ولكن إذا لم يوجد الزعيم الذي يُجسد هذه الأفكار ويبلورها ويضحي من أجلها ويجمع الناس من حوله، فلا يُمكن أن تتحول الفكرة إلى واقع سياسي واقتصادي ملموس، وكم من فرص ضاعت في التاريخ لعدم توافر الزعيم المناسب[٤].

---

(١) خالد بن إبراهيم الرويتع، الإمارات العربية المتحدة، مجلة الدوبلوماسي، وزارة الخارجية- معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، العدد ٥، ١٩٨٥،ص ١٠٧، ١٠٧- ١١٣.

(٢) للاطلاع على الاتفاقيات التي عُقدت بين بريطانيا وشيوخ إمارات الساحل العُماني انظر: سليم طه التكريتي، الصراع على الخليج العربي، السلسلة السياسية ١٢، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، ١٩٦٦م، ص ١٠٩ – ١٤٣.

(*) الساحل المُهادن (أبو ظبي، الفجيرة، دبي، رأس الخيمة، الشارقة، عجمان، أم القيوين) فضلًا عن سلطنة عُمان وقطر والبحرين، محمد مرسي عبد الله، إمارات الساحل وعُمان والدولة السعودية الأولى ١٧٩٣ – ١٨١٨م، المكتب المصري الحديث، الجزء الأول، ١٩٧٨م، ص١٨ – ٢٠.

(٣) أحمد زكريا الشلق؛ مصطفى عقيل الخطيب، قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١م دراسة ووثائق، الطبعة الثانية، دار الثقافة، ١٩٩٨م، ص١٠- ٤٠.

(٤) محمد مرسي عبد الله، قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة، سلسلة محاضرات الإمارات ٣٦، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨م، ص١٥.

ولما كان الحكم في المشايخ قبل قيام الاتحاد "نظام قَبَلي" بحيث يُمارس كل رئيس قبيلة سلطته على الطريقة القبلية، وقد تولى الشيخ زايد(*) حكم العين عام ١٩٤٦م ولم تكن ندرة المياه والمال وقلة الإمكانيات حجر عثرة أمام تطوير مدينة العين(١)؛ وفي عام ١٩٥٣م بدأ الشيخ زايد رحلة حول العالم يُعزز فيها خبرته السياسية، ويطلع من خلالها على تجارب أخرى للحكم والعيش، فزار بريطانيا ومن ثم الولايات المتحدة وسويسرا ولبنان والعراق وسوريا ومصر والهند وباكستان وفرنسا، وتميَّز الشيخ زايد بمصداقية وشجاعة في القول والمواقف مما جعله يحظى بتقدير إقليمي ودولي كبيرين، وكان يُعد واحدًا من الزعماء القلائل في العالم الذين يتصفون بالحكمة وبُعد النظر والحنكة السياسية، لما لعبه في الساحات الإقليمية والدولية؛ فسخر كل إمكانات الدولة وكرّس كل جهوده الخيرة من أجل تحقيق الوفاق بين الأشقاء وحل الخلافات العربية بالتفاهم والتسامح، وأصبح الشيخ زايد بحق رائدًا قوميًا في الدعوة والعمل لجمع الشمل وتوحيد الصف(٢).

وبعد قيام الاتحاد اتبع الشيخ زايد سياسة متوارثة ومستمدة جذورها من عمق المجتمع البدوي القائم على التكافل والفزعة، سياسة مستمدة من المبادئ والأعراف الاجتماعية كالكرم عند المقدرة، ولذا فإن أي حياد أو تغيير في أسس هذه السياسة ومبادئها سوف يؤثر سلبيًا على ركائز هذا المجتمع وعلى تركيبته الاجتماعية وعلى التضامن بين أفراده، لقد كانت هذه السياسة مهمة جدًا خاصة في المراحل الأولى من عمر الاتحاد، وقد نجحت تلك السياسة في خلق ولاء للكيان الاتحادي عوضًا الولاء للقبيلة أو الإمارة(٣).

وقد زادته هذه التجربة اقتناعًا بمدى الحاجة لتطوير الحياة في الإمارات، والنهوض بها بأسرع وقت ممكن، فسعى جاهدًا لتذليل العقبات ووجه قراراته لحل مشاكل قطاع الزراعة والمزارعين، فأمر بحفر الآبار وشق الأفلاج واستصلاح الأراضي، وقدم المساعدات العينية والمادية للمزارعين؛ فاتسعت بذلك رقعة الأراضي الزراعية وصاحب ذلك توسع الأسواق المنتشرة بالمدينة، وكان شغله الشاغل خلال فترة حكمه للعين، العملية التعليمية فأمر ببناء المدارس، وافتتحت أول مدرسة عام١٩٥٩م، وبعدها استطاع افتتاح مدارس خاصة بالبنات، كما شيّد أول مستشفى يقدم خدماته العلاجية للمواطنين والمقيمين، وتوسعت شبكات الطرق وسارت المدينة بوتيرة سريعة في مجالات التنمية والتطوير(٤).

(*) الشيخ زايد: هو زايد بن سلطان آل نهيان يعود بأصله إلى الشيخ عيسى بن نهيان أول حكام آل نهيان، اسمه زايد بن سلطان بن زايد بن خليفة بن شخبوط بن ذياب بن عيسى بن نهيان آل نهيان الفلاحي، ويعتبر الشيخ زايد بن سلطان - رحمه الله - أول رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة أبو ظبي، حيث وُلد عام ١٩١٨م في قصر الحصن بمدينة أبو ظبي، وهو الابن الرابع للشيخ سلطان بين زايد آل نهيان الذي حكم إمارة أبو ظبي من ١٩٢٢-١٩٢٦م، وأخذ اسمه من جده المرحوم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وتوفي في الثاني من نوفمبر عام ٢٠٠٤م ، خلفه في حكم إمارة أبو ظبي ابنه الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، وانتخبه المجلس الأعلى للاتحاد رئيسًا للدولة، مرعي أحمد جاسم، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان: ابن الصحراء، الطبعة الأولى، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٨م.

(١) مرعي أحمد جاسم، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان: ابن الصحراء، الطبعة الأولى، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٨م، ص٧- ٣٢.

(٢) مرعي أحمد جاسم، نفس المرجع، ص١٠٧، ١٠٨.

(٣) فاطمة الصايغ، التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة، سلسلة محاضرات الإمارات ١٠٨، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص٢٣، ١-٧٠.

(٤) المجلس الوطني للإعلام، الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات، ٢٠١٦، ص١٢، ١٤.

رغم الغنى النسبى الذي عرفته إمارة أبو ظبي نتيجة تدفق الموارد النفطية عليها منذ عام ١٩٦٢م، إلا أنها استمرت تعيش ظروفًا بائسة، ليس أقلها الافتقار إلى التعليم في زمن النهضة التي شهدتها بعض الدول العربية آنذاك، ولم يكن ذلك إلا بسبب التضييق الذي فرضه الشيخ شخبوط على أبناء إمارته ورفضه لأي عمل تطويري وعزوفه عن افتتاح المصارف، ولذلك قررت أسرة آل نهيان الحاكمة في أبو ظبي عزل الشيخ شخبوط وتعيين شقيقه الشيخ زايد بن سلطان خلفًا له وكان ذلك من أجل المصلحة العامة، وهكذا أصبح الشيخ زايد حاكمًا لإمارة أبو ظبي في ٦ أغسطس ١٩٦٦م، ومنذ يومه الأول في حكم أبو ظبي حدد نظرته إلى الدخل المتأتي من البترول على أنه وسيلة لبناء المجتمع والأمة لا غاية في حد ذاتها ولخص ذلك بكلمات قليلة رُفعت شعارًا "لا فائدة للمال إذا لم يُسخَّر لصالح الشعب"(١).

ومنذ تولي الشيخ زايد حكم إمارة أبو ظبي في أغسطس من عام ١٩٦٦م وضع نصب عينيه حياة مواطنيه منذ توليه حكم إمارة أبوظبي، حيث أولى جوانب التنمية المتمثلة في التعمير والبناء اهتمامًا خاصًا، مثل إنشاء الدوائر الخدمية المختلفة، وشق الطرق، وبناء المساكن والفنادق ومد خطوط الكهرباء والاتصالات، وافتتاح المدارس والمستشفيات وإرسال البعثات إلى الخارج(٢)؛ كما أصدر الشيخ زايد قرارًا يقضي بإعادة النظر في ملكية المياه، وجعلها على ندرتها متوفرة بشكل أكثر عدالة للجميع، الأمر الذي مهّد الطريق لحدوث تنمية شاملة، وعلى وجه التحديد في قطاع الزراعة، مُعيدًا للواحة أهميته بوصفها مركزًا لسوق واسعة(٣).

وأصبح السكان في الإمارات ينالون الخدمة الصحية منذ قيام الاتحاد، فارتفع نسبة الذين يحصلون على المياه النقية والصرف الصحي إلى ٩٥%، ونتيجة لتحسين الخدمات والعناية الصحية المقدمة للشعب أدى ذلك إلى انخفاض في مستوى الوفيات، ولمواجهة مشكلة قلة المياه الصالحة للشرب في الإمارات تم بذل الجهد والعمل من أجل توفير المياه النقية للشعب في كل أنحاء الإمارات(٤)؛ كما أن اهتمام الشيخ زايد بالتعليم لم يقتصر على العين وأبو ظبي بل قام ببناء عدد من المدارس في بعض الإمارات الفقيرة كعجمان والفجيرة، واهتم أيضًا بتعليم الكبار في فصول ليلية لتعليم الرجال والنساء بداية من عام ١٩٦٨م(٥).

ويعود الفضل الأكبر في تثبيت ركائز الاتحاد للشيخ زايد وحسن إدارته لدفة الأمور والمرونة الدبلوماسية التي مارسها، فقد أثبتت المعطيات التاريخية أن سياسة الشيخ زايد القائمة على التوزيع العادل للثروة والنظر للإمارات جميعًا بعين واحدة، كلن لها الدور الأكبر في إزالة الحواجز النفسية والاجتماعية التي تحول دون ظهور مفهوم جديد للمواطنة، وكانت سياسة اليد المفتوحة القائمة على العطاء اللامحدود، والسياسة الأبوية القائمة على النظر إلى جميع الإمارات سواسية دون تمييز، والنظر للاتحاد على أنه اتحاد عطاء لا أخذ، وسياسة الحرص على عدم الذوبان التام للشخصية

(١) خالد بن محمد مبارك القاسمي، الإمارات العربية المتحدة تاريخ وحضارة، الطبعة الثانية، دار الكتب والدراسات العربية، الإسكندرية، ٢٠١٧، ص٣٠، ٣١.
(٢) المجلس الوطني للإعلام، مرجع سابق، ص١٢، ١٤.
(٣) رامي عطا صديق، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، سلسلة رواد التنوير ٤، القاهرة، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، ٢٠١٦، ص٦.
(٤) مرعي أحمد جاسم، مرجع سابق، ص١٠٧.
(٥) سيف كمال نايل؛ أحمد سعد الشيخ، التعليم في الإمارات خلال قرن من الزمان، وزارة التربية والتعليم لدولة الإمارات، ١٩٩٣م، ص٥٩، ٦٠.

الفردية لكل إمارة في الكيان الاتحادي، كل ذلك ساهم في تخطي الاتحاد أول عقبة من عقباته الداخلية لينهض قويًا متماسكًا(١).

وكانت أولى الخطوات التي قام بها الشيخ زايد بعد توليه حكم إمارة أبو ظبي زيارة بريطانيا عام ١٩٦٦م، وناقش خلالها مع المسئولين البريطانيين أوضاع الإمارة وقرار الأسرة بتنحية الشيخ شخبوط للحصول على تأييدهم؛ وحاول خلال هذه الزيارة معرفة موقف الحكومة البريطانية في حالة مجيء حاكم جديد لأبو ظبي بدلًا من الشيخ شخبوط، وأكدت بريطانيا على أن هذا الشأن من اختصاص الأسرة الحاكمة وحدها وأن بريطانيا تدعم الأسرة الحاكمة في كافة قراراتها(٢).

وأثناء تولي الشيخ زايد حكم إمارة أبو ظبي لم يكن بها أي تنظيم إداري، ولذا عمل على إرساء قواعد التنظيم الحكومي بإنشاء دوائر حكومية وتنظيمها وتنفيذ مشروعات سريعة، وإقامة دوائر لكل من (الزراعة، النقل، التعليم، الصحة، المواصلات، الشرطة)(٣)، وسعى الشيخ زايد إلى إقامة علاقات طيبة مع حكام الإمارات المجاورة وتسوية مشكلات الحدود، وتطوير علاقاته مع العالم الخارجي عامة والعالم العربي خاصة للتعريف بإمارته ورفع اسمها، فقام بإرسال الوفود من ممثلي الدوائر الحكومية في حكومة أبو ظبي لزيارة الدول العربية لطرح احتياجات إمارته من خبراء فنيين زراعيين ومهندسين من كل الدول العربية(٤)؛ وكان الشيخ زايد يُخطط ويُنفذ ويُتابع، إذ كانت أبو ظبي في ذلك الوقت تحتاج إلى مشاريع كثيرة وبالتحديد في المجالات العمرانية والاقتصادية، وكان يستهدف نقل الإمارة من مرحلة التأسيس إلى الرخاء والرفاهية، في ذلك الوقت واكتشفت الثروة البترولية في البلاد وبدأ في استخراج النفط وتصديره، حيث سخّر جل هذه الإيرادات لتنمية البلاد(٥).

وبالنسبة لخصوبة الأرض وإنتاجية العمل الزراعي فكانا على مستوى منخفض جدًا، وهذا بسبب قلة المياه وارتفاع درجة الحرارة ونسبة الرطوبة صيفًا، وزيادة نسبة الأملاح في التربة، ولا يزال نظام الري بدائيًا جدًا، وتعتبر رأس الخيمة المنطقة الزراعية الرئيسية في الإمارات العربية حيث توجد بها تربة خصبة لزراعة النخيل والتبغ والخضروات والفواكه بما في ذلك الليمون والبرتقال وغيرها، وكمية الأمطار الهاطلة تعتبر كافية، أما الإمارات الأخرى فالنشاط الزراعي يتركز في الواحات الواقعة قرب مصادر المياه والآبار، وأكبر هذه الواحات هي: العين، وليوا، والظفرة في أبو ظبي، وادي حطي والأفير والخوانق في دبي وبعض أجزاء وادي البطين الواقعة على ساحل خليج عُمان بما فيها القلبة وخورفكان ودبة في الشارقة وعدد من قرى وواحات الفجيرة وعجمان وأم القيوين(٦).

وقد عانت مشيخات – إمارات – الساحل كثيرًا من مشكلات الحدود فيما بينها وهذه المشكلات كانت تُؤدي إلى حدوث صراعات دائمة لعدم وجود حدود متفق عليها، وبالتالي فلم يكن معروفًا على وجه قاطع أين تبدأ حدود المشيخة وأين تنتهي، ومما لا شك فيه أن وصول إمارات الساحل العُماني إلى

(١) فاطمة الصايغ، مرجع سابق، ص٩.
(٢) محمد فريد حجاب، الشموخ: الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، أبو ظبي، د.ت، ص١٨٥ – ١٨٦.
(٣) سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٢م، ص٥٠.
(٤) محمود بهجت سنان، أبو ظبي واتحاد الإمارات العربية ومشكلة البريمي، الطبعة الأولى، دار البصري، بغداد، ١٩٦٩م، ص٧٨، ٧٩.
(٥) المجلس الوطني للإعلام، مرجع سابق، ص١٤.
(٦) ر. ف كليكوفسكي؛ ف. أ. لوتسكييفيتش، المعضلات الاجتماعية الاقتصادية للبلدان النامية – الإمارات العربية المتحدة، ترجمة حسّان إسحق، ميسل للنشر، ١٩٧٩، ص٦٦- ٦٩.

الاتحاد فيما بينها كان عاملًا هامًا في تخفيف حدة هذه المشكلات مع عدم التسليم بزوالها تمامًا[١]؛ وحرصًا من بريطانيا على مصالحها النفطية كلفت قسم الأبحاث بوزارة الخارجية البريطانية في فبراير ١٩٦٣م، بوضع خريطة للحدود بين الإمارات أعدها جوليان وولكر (J. Walker)، فلم تلق قبولًا بل أججت حدة الصراعات بين الإمارات[٢]؛ وكانت نهاية حكم الشيخ شخبوط تتسم بتوتر العلاقة بين أبو ظبي وإمارات الساحل بسبب ظهور البترول في أبو ظبي قبل اكتشافه في دبي، وقيام دبي بأعمال التنقيب بالقرب من حدود أبو ظبي، ولتهدئة حدة التوتر تم التوصل إلى اتفاق بينهما في فبراير ١٩٦٨م بمنطقة السميح في دبي نص على أن تؤول إلى دبي مساحة ١٠كم من سواحل أبو ظبي عند الحد الفاصل بين الإمارتين عند رأس حصيان[٣]، كذلك قام الشيخ زايد بتسوية الخلاف مع حاكم إمارة رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد القاسمي، وكان قد بدأ في ١٩٦٨م عندما استقبل الشيخ زايد مجموعة من بدو الخواطر الذين لجأوا إليه عقب خلافهم مع حاكمهم حول ملكية بعض الأراضي، وتمت التسوية بالاتفاق على إعادة بدو الخواطر بعدما أبدوا رغبتهم في العودة إلى أراضيهم[٤].

وكان الاتحاد أحد أبرز الأهداف التي سعى الشيخ زايد إلى تحقيقها، وفي عام ١٩٦٨م أبدى الشيخ زايد كل السماحة من أجل حل مسألة الحدود المُعلقة بين إمارتي أبو ظبي ودبي.

وقد رأى كمال حمزة مبعوث الشيخ راشد إلى الاجتماع أن الشيخ زايد كان كريمًا جدًا أثناء المفاوضات، وبدا مستعدًا لتقديم كل ما يريده راشد، وبلغ به الأمر أن منح راشدًا "حقول النفط في البحر والتي كانت تدّر الملايين كل عام"، وإن كان هذا مخاطرة أمام شعبه وتعرضه للنقد الشديد في إمارته واعتقاد البعض بأنه بذلك يتخلى عن مناطق من أبو ظبي، ولكن سير الأحداث في المستقبل أثبت بأن كل ذلك لم يكن صحيحًا في ضوء الأهداف السامية التي كان الشيخ زايد يفكر بها آنذاك، والتي كانت مبررًا حقيقيًا للتضحيات التي قدمها، وبفضل هذه التنازلات الكريمة تم الوصول إلى حل للخلاف الحدودي بين الإمارتين[٥].

ومن خلال ما سبق يتضح أن القيادة الرشيدة تُمثل أساس الارتقاء والنهوض بالدولة وحجر الأساس لدولة الاتحاد، وكذلك السياسة البدوية الحكيمة التي اتبعها الشيخ زايد كان لها دورًا مهمًا وكبيرًا في تلافي الخطر المحدق بالإمارات، وذلك من خلال وضع المصلحة العليا للإمارات فوق أي اعتبارات أخرى، وعمل الشيخ زايد على تثبيت ركائز الاتحاد بحكمته وحسن إدارته لدفة الأمور ومرونته الدبلوماسية التي مارسها في التوزيع العادل للثروة والنظر إلى جميع الإمارات بعين واحدة، كما عمل أيضًا على الإبقاء على الشخصية الفردية لكل إمارة وعدم إذابتها كاملة داخل الكيان الاتحادي، والاهتمام بالكيان التنظيمي والإداري للدولة، والارتقاء بالدولة اقتصاديًا وحضاريًا وثقافيًا.

ثانيًا: جهود المملكة العربية السعودية والكويت لإنجاح قيام الاتحاد

---

(١) خالد بن محمد مبارك القاسمي، التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٩م، ص٦٥.

(٢) محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، الطبعة الأولى، دار القلم، الكويت، ١٩٨١، ص٣٩٩- ٤٠١.

(٣) محمد فريد حجاب، مرجع سابق، ص٥٠؛ حمدان راشد الدرعي، زايد سيرة الأمجاد وفخر الاتحاد، الطبعة الأولى، مركز زايد للتراث والتاريخ، أبو ظبي، ٢٠٠٥، ص٢٣٤.

(٤) جمال زكريا قاسم؛ وآخرون، دولة الإمارات العربية المتحدة "دراسة مسحية شاملة"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص٢٠٣.

(٥) علي ثابت صبري، الإمارات من الشتات إلى الاتحاد تاريخ التجربة الاتحادية، دار الكتب والدراسات العربية، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص١٨٢.

تنبع أهمية المملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في أنها أكبر دول الجوار جغرافيًا واقتصاديًا وعسكريًا، ولاسيما الجانب الروحي الذي يرتبط بالعقيدة الإسلامية، ولا تقل الكويت أهمية عن السعودية في دورها الفاعل في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى أنهما عضوان في مجلس التعاون الخليجي.

وقد كانت منطقة الساحل العُماني في السنوات القليلة التي سبقت قيام دولة الإمارات العربية المتحدة تعيش حالة من التخبط، نتيجة لكثرة التيارات المتعارضة التي تدفقت عليها وتعدد مشروعات التنمية فيها، فهناك مشروعات كان يقوم بها مكتب التطوير، إلى جانب مشروعات تنفرد بها السعودية، وكذلك الكويت، ثم أبو ظبي مشتركة أو مستقلة عن مكتب التطوير، وكان يكمن وراء هذه الأنشطة دوافع خاصة منها التنافس في تطوير المشيخات بين الكويت والسعودية، ورغبة أبو ظبي في الانفتاح على إمارات الخليج بعد أن تدفق النفط عليها، وتحول الحكم إلى الشيخ زايد بن سلطان(١).

لعبت المملكة العربية السعودية دورًا نشطًا للغاية في اتحاد إمارات الساحل العُماني، فسعت المملكة العربية السعودية للتأثير على الخط السياسي الخارجي للإمارات العربية وكذلك الوضع الداخلي، فعملت على تقوية جيش إمارة رأس الخيمة، وتمويل بناء محطة إذاعية هناك، كما قدمت لها قرضًا لبناء محطة اتصال فضائية، وكانت تهدف السعودية إلى إعادة تجميع القوى داخل اتحاد الإمارات العربية لصالحها، فلجأت إلى شراء القبائل المحلية والتدخل في الشئون الداخلية للإمارات، ففي الفترة الأولى لتأسيس اتحاد الإمارات حاولت السعودية افتعال عصيان في قبيلة القواسمة لكي تضع على رأس إمارة الشارقة شخصًا موالِيًا لها آملة من وراء ذلك أن تسيطر على كل المنطقة الممتدة من الشارقة حتى رأس الخيمة، مما حدا بالشيخ زايد حاكم أبو ظبي إلى عرض قوة جيشه وسحق العصاة ووضع على رأس إمارة الشارقة حاكمًا موالِيًا للاتحاد(٢).

وكانت السعودية على استعداد لدعم وتطوير وتنمية إمارات الساحل العُماني حيث عرض الملك فيصل على حاكم الشارقة الذي زاره في الرياض عام ١٩٦٤م المساعدة في تطوير الإمارات وخاصة الطرق التي تسهل الحركة والمرور بين إمارات الساحل وتربطها ببعضها البعض وعلى رأسها طريق الشارقة – رأس الخيمة(٣)، ولكن السلطات البريطانية كانت متخوفة؛ لذلك كان السبب الرئيس في تأخر المساعدات السعودية هو شرط بريطانيا في وضع المساعدات السعودية تحت تصرف مجلس الحكام وخاصة مكتب التطوير الذي يرأسه ويُشرف عليه الإنجليز، فلم يلق ذلك استحسانًا من الملك فيصل، ومع ذلك فإن الملك فيصل أرسل وفدًا من المهندسين السعوديين إلى دبي في بداية عام ١٩٦٦م وذلك للتنسيق والإشراف على شق طريق الشارقة – رأس الخيمة، وكذلك تم تعيين منصور الرميح سفير المملكة إلى الكويت مشرفًا على العلاقات السعودية الإماراتية(٤)؛ لذا تعهدت السعودية بمد هذا الطريق إلى الشارقة - رأس الخيمة، وتم ذلك بالفعل في عام ١٩٦٧م، وقد قامت السعودية بذلك مستقلة عن مكتب التطوير، وكمساهمة منها في تطوير الإمارات، كما اعتمدت الكويت على صندوقها الخاص بمساعدة أبناء الخليج في تقديم خدماتها التعليمية والصحية للمشيخات واقترحت في

(١) خالد بن محمد مبارك القاسمي، التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة ، مرجع سابق، ص٧٤.

(٢) ر. ف كليكوفسكي؛ ف. أ. لوتسكييفيتش، مرجع سابق، ص٣١- ٣٣.

(٣) محمد مرسي عبد الله، تاريخ الإمارات العربية المتحدة: مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧- ١٩٦٥، المجلد الثالث، مركز لندن للدراسات العربية، ١٩٩٦، ص٤٩٠- ٥٠٤.

(٤) سيف بن عبود البدواوي، دور المملكة العربية السعودية في قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة، مداولات اللقاء العلمي السنوي العاشر: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر العصور، جمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص٦٢، ٦٣، ٦١ – ٧٤.

عام ١٩٦٦م إنشاء صندوق عربي تُسهم فيه دول الخليج المنتجة للنفط حسب دخلها، ولمَّا تعذَّر تنفيذ ذلك الاقتراح واصلت الكويت مساعدتها للإمارات مستقلة بنفسها(١).

كان من الطبيعي أن تلعب دولة الكويت وبصورة أكبر من المملكة العربية السعودية دور المُحاور فيما بين الإمارات في الوقت الذي كانوا يشقون فيه طريقهم نحو مستقبل مستقل عن الهيمنة البريطانية، ولأن الكويت كانت تقع في أقصى شمال الخليج العربي فقد كان لدى قياداتها خبرة واسعة في فهم مصالح وأهداف السياسة الخارجية، وقبل اكتشاف النفط الذي سيحوّل اقتصاد كل دول المنطقة بشكل كلي، وقد اكتسب الكويتيون من خلال معرفتهم بالشئون التجارية التي شملت طول الخليج العربي وعرضه، نظرة ممتازة ومع كثير من الروابط التكاملية المعقدة التي تشكل ديناميكية الخليج العربي السياسية، وفي عام ١٩٦٣م أنشأت الكويت مكتبًا للتنمية في إمارة دبي قبل إعلان بريطانيا نيتها بإنهاء معاهداتها مع الإمارات، ولم يقتصر المكتب تقديم المساعدات إلى سكان دبي فقط بل إلى الإمارات الشمالية الخمس الأكثر احتياجًا من الناحية الاقتصادية؛ ونتيجة لذلك أصبح المسئولون الكويتيون على دراية كاملة بما يمكن تحقيقه عندما تتضافر جهود الدول الأكثر ثراء لتلبية احتياجات التنمية في مثيلاتها الأقل فقرًا(٢)؛ وقد ظلت مشيخات الساحل العُماني تعيش حتى السنوات الأخيرة من تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة في حالة ركود وجمود فعلي، وهذا ما أوضحته تقارير اليونسكو عن مدى التخلف الذي كانت تُعاني منه هذه المشيخات في شتى مجالات الحياة وعلى رأسها التعليم الذي لم يبدأ إلا في عام ١٩٥٣م بمدرسة واحدة أُنشئت في الشارقة، ولم يزد عدد المدارس في المشيخات عام ١٩٥٨م عن سبع مدارس، ومما يُذكر أن الكويت قد توسعت في سياسة المساعدات ابتداءً من عام ١٩٦٥ حينما حولت مخصصات مالية كبيرة من صندوق التنمية العربية إلى مساعدات الخليج(٣).

وقد لاقت فكرة التعاون بين إمارات الساحل العُماني في أية صورة من الصور كل تأييد وتشجيع من جانب دولة الكويت بوجه خاص، وقد عبرت الكويت عن دعمها لشقيقاتها إمارات الخليج المجاورة في أكثر من مناسبة، لاسيما في الجولة التي قام بها وزير الخارجية الكويتي في هذه الإمارات في شهر يناير عام ١٩٦٨م بحث فيها موضوع تدعيم وتنسيق التعاون من كافة الوجوه بين الكويت وإمارات الخليج وتوثيق العلاقات الأخوية التي تقوم على أساس من الود والاحترام المتبادل(٤).

وفي ٤ مايو ١٩٧٠م عرض الملك فيصل حل مسألة المناطق المُتنازع عليها مع إمارة أبو ظبي من خلال اقتراح استفتاء على أهالي منطقة واحات العين / البريمي مقابل الحصول على سيادة جنوب واحة ليوا وخور العديد، وقد خشيت بريطانيا من وضع مصالحها على المحك إذا فشلت في إقناع الشيخ زايد بالموافقة على مطالب الملك فيصل فإن الشيخ زايد قد يضر بمصالحها التي لا تزال كبيرة في المملكة العربية السعودية، لذا قامت بريطانيا بتفسير عرض الملك فيصل بأنه تنازل كبير(٥).

ويرى الكثير من المراقبين أن السعودية كانت وراء فكرة اشتراك قطر والبحرين في اتحاد إمارات الساحل العُماني، ويرجع ذلك إلى علاقتها الوثيقة والتاريخية بقطر، والتي تقوم على أساس

---

(١) خالد بن محمد مبارك القاسمي، التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص٧٣.

(٢) جون ديوك أنتوني، دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، ٢٠٠٢، ص٤٣.

(٣) خالد بن محمد مبارك القاسمي، التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص٧٤، ٧٥.

(٤) وحيد فكري رأفت، حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج، المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، المجلد ٢٦، ١٩٧٠م، ص٢، ٣.

(٥) نورة صابر بن عبلان المزروعي، دولة الإمارات العربة المتحدة والمملكة العربية السعودية النزاعات الحدودية والعلاقات الدولية في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٨، ص١٠١، ١٠٢.

مذهبي يتمثل في انتماء آل ثاني حاكم قطر إلى الوهابيين المهاجرين من الجزيرة العربية ورغبتها في أن يكون لها في التجمع الجديد مركز قوة[١]؛ وكذلك رغبتها في إبعاد الخطر الإيراني المنافس لها عن البحرين؛ فعُقد اجتماع في دبي ضمَّ حكام الإمارات السبع بالإضافة إلى قطر والبحرين وأعلن في ٢٧ فبراير عن قبوله لمبدأ تشكيل اتحاد، إلا أنه لم يتم الاتفاق على الانتقال إلى المرحلة التنفيذية، لذلك تم الاكتفاء بتنظيم المرحلة الانتقالية، وواجهت الإمارات التسع العديد من العقبات التي أدت إلى عرقلة نجاح العديد من الاجتماعات ووصول هذه الجهود إلى طريق مسدود[٢]، مما دعا إلى وجود لجنة وساطة مشتركة تتكون من السعودية والكويت للعمل على تقريب وجهات النظر بين حكام الإمارات التسع، حيث وصل وفد إلى الإمارات التسع في يناير ١٩٧١م يرأسه المستشار الخاص للملك فيصل الأمير نوّاف بن عبد العزيز آل سعود، وكذلك الشيخ صباح الأحمد الجابر وزير الخارجية الكويتية وقدمت اللجنة خلال زيارتها الأولى عدة مقترحات وهي:

أ. عاصمة الاتحاد: المقر الدائم لجميع سلطاته وهيئاته، وهي التي تحدد الدستور.

ب. القوات المسلحة والجيش: من اختصاص الاتحاد، ومن حق كل إمارة إنشاء قوة أمن داخلية خاصة بها.

ج. التمثيل في المجلس الاتحادي الوطني: يتم تعيين أربعة أعضاء يُمثلون كل إمارة[٣].

وتلقت الحكومتان السعودية والكويتية بعد اختتام جولة وفدهما في الخليج ردودًا مشجعة من أغلب الإمارات التسع، وتأكيدًا من الدولتين على رغبتهما في توحيد الكلمة حول مشروع الاتحاد أعادت الحكومتان النظر في المقترحات الأولى لوفدهما المشترك وتم إجراء بعض التعديلات في ضوء الردود التي وصلتهما؛ ثم قام وفد مشترك آخر سعودي كويتي على مستوى أدنى يترأسه وكيلا خارجيتي الدولتين بجولة جديدة في الإمارات في إبريل ١٩٧١م، فوافقت الشارقة والفجيرة وأم القيوين عليها دون أي تحفظ، بينما أبدت كل من أبو ظبي ورأس الخيمة وعجمان بعض التحفظات تضمنت ضرورة التوكيد على حق كل إمارة في الإبقاء على جيشها الخاص إلى جانب القوات المسلحة الاتحادية، وعدم الالتزام بمراعاة عدد السكان عند تحديد الحصة التي تُسهم بها كل إمارة في الميزانية السنوية للاتحاد؛ كما أبدت البحرين موافقتها على تلك المقترحات جميعها بشرط واحد هو أن توافق عليها الإمارات الأخرى بالمثل، وكان رد قطر أكثر صلابة من ردها الأول على المقترحات الأصلية[٤].

وقد وجه الشيخ زايد سياسة دولته الاتحادية إلى تدعيم روابط الأخوة بين دول الخليج العربي بشكل عام والمملكة العربية السعودية بشكل خاص، ويشير في هذا المجال إلى توقيع اتفاق الحدود بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية عام ١٩٧٣م باعتباره إنجازًا عظيمًا تحقق بفصل النيات المخلصة والعزم الصادق على تصفية الخلافات بين الأشقاء ووضع المصلحة القومية فوق كل

(١) خالد بن محمد مبارك القاسمي، مرجع سابق، ص١٩٠.

(٢) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠ – ١٩٩١م، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٩١م، ص ٢٨٦.

(٣) رسالة من السيد نجم الدين حمودي إلى رئيس الديوان الأميري أحمد خليفة السويدي، الديوان الأميري، أبو ظبي، ٢٥/ ٥/ ١٩٧١م، ص٧.

(٤) وحيد فكري رأفت، حول انهيار الاتحاد التساعي للإمارات العربية في الخليج وقيام اتحاد سباعي بديل، المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، المجلد ٢٨، ١٩٧٢م، ص٢٣٤– ٢٥٦.

اعتبار إلى تحقيق الأماني المشتركة للشعبين، وقد تمثل ذلك في الحكمة البالغة والموقف العظيم الذي أبداه الملك فيصل بن عبد العزيز للتوصل إلى هذا الاتفاق(١).

وقد وقعت السعودية والإمارات العديد من الاتفاقيات التجارية والاستثمارية والاقتصادية والمالية بما يسمح بانتقال رؤوس الأموال والعمالة والسلع التجارية والزراعية بحرية تامة بواسطة الاتفاقية الموحدة التي صادق عليها دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض بتاريخ ١١/ ١١/ ١٩٨١م، وفي عام ١٩٨٢م وقعت دول مجلس التعاون الخليجي على اتفاقية التعاون الأمني(٢).

ثالثًا: الاتحاد الثنائي لدولة الإمارات العربية المتحدة

سعت بريطانيا جاهدة لتوحيد إمارات الساحل العُماني في وحدة سياسية لتحقيق الاستقرار في المنطقة بهدف الحفاظ على مصالحها(٣)، عن طريق إنشاء مجلس استشاري لحكام الإمارات السبعة في سنة ١٩٥٢م يجتمع مرتين في السنة للنظر في الأمور المشتركة، وأهم النتائج التي تمخضت عن هذا المجلس إنشاء قوة شرطة مختلطة عُرفت بالحرس العُماني، وكان الهدف من إنشائه حماية أعمال التنقيب عن النفط وهذا ما جعل الحاجة مُلحة إلى إدخال تنظيمات إدارية(٤)، وفي يناير١٩٦٤م أقر مؤتمر القمة العربية الأول في القاهرة بشأن تحقيق وجود الجامعة العربية في منطقة الخليج العربي وإنشاء صندوق لتنمية إمارات الخليج، تُساهم في تمويله الجمهورية العربية المتحدة، مع السعودية والكويت والعراق، فسارعت بريطانيا إلى اتخاذ إجراءات لمنع البعثة التي عينتها الجامعة العربية إلى المنطقة ودعت حكام الإمارات السبع مع حاكمي قطر والبحرين لعقد مؤتمر في دبي وذلك لتوفير التمويل اللازم لتنمية إمارات الخليج تحت الإشراف البريطاني(٥)؛ لذلك اهتمت بريطانيا مؤخرًا في تطوير إمارات الساحل العُماني من خلال إنشاء صندوق تطوير إمارات الخليج وتنميتها في عام ١٩٦٥م حتى عام ١٩٦٨م، والذي كان يعتمد على مساهمات الإمارات الغنية وبريطانيا بهدف تطوير إمارات الساحل العُماني، وقد كانت مساهمة الشيخ زايد حاكم إمارة أبو ظبي أعلى المساهمات في صندوق التطوير فبلغت حصيلتها عام ١٩٦٨م ٢مليون جنيهًا استرلينيًا سنويًا، والمشروعات التي تُمول من قبل صندوق التطوير هي المشروعات التي يُوافق عليها الحُكام في اجتماعاتهم الدورية في مجلس الإمارات المتصالحة، مثل وضع برامج زراعية ومسح مصادر المياه، وإنشاء مزارع تجريبية، بالإضافة إلى التوسع في إنشاء الطرق لربط الإمارات بعضها ببعض، إلى جانب العناية بالخدمات الصحية والتعليمية مع توجيه قدر من الاهتمام إلى الإمارات الأكثر تخلفًا، ولعل أهم المشروعات التي تحققت إنشاء طريق بين دبي والشارقة تم تنفيذه في عام ١٩٦٦م(٦).

وكانت تجربة الاتحاد من الناحية السياسية والأمنية محاطة بالشكوك والأطماع والمخاوف لاسيما أنها لم تكن ناضجة بما فيه الكفاية، كما أن مظاهر السيادة التي تتمتع بها الإمارات مغرية، ولم يكن من السهل على تلك الكيانات الصغيرة أن تتخلى عن مظاهر السيادة التي تمتعت بها لعشرات السنين، وأضاف اكتشاف الثروة النفطية في إمارات الساحل العُماني مزيدًا من العقبات وجعلتها مطمعًا للعديد

(١) شمس الدين الضعيفي، محمد خليل السكسك، زايد والسياسة الخارجية، منشورات ديوان رئيس الدولة، أبو ظبي، ١٩٩١م، ص٦٣.

(٢) الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي، ترايدنت برس، لندن، ١٩٩٩م، ص٩٠.

(٣) محمد حافظ عبده، الاستراتيجية الأمنية التنموية للشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، مركز البحوث والدراسات، دبي،١٩٩٤م، ص٨٠.

(٤) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص٢٨٥.

(٥) خالد بن محمد مبارك القاسمي، التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص١٨٢، ١٨٣.

(٦) خالد بن محمد مبارك القاسمي، نفس المرجع، ٢٠٠٩، ص٧١، ٧٢.

من الدول الاستعمارية، ولم تكن الإمكانيات المادية والبشرية آنذاك مؤهلة لهذه الخطوة المصيرية، ولكن مسيرة اتحاد الإمارات بدأت بداية فعلية منذ تولي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم في إمارة أبو ظبي عام ١٩٦٦م.

وحدثت العديد من التطورات خلال الفترة التي تلت زيارة وزير بريطانيا للشئون الخارجية لمنطقة الخليج العربي، منها إعلان رئيس الوزراء البريطاني قرار الانسحاب من منطقة الساحل العُماني أدى إلى تبادل الزيارات بين حكام الإمارات، بالرغم من صعوبة التنقل بين الإمارات لعدم شق طرق للمواصلات تربط الإمارات كانت الزيارة الأولى إلى أبو ظبي لمناقشة الوضع، قام بها الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٦٨م، حيث اجتمع والوفد المرافق له مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وناقشوا جميع القضايا وخاصة فكرة الاتحاد، وبعد ذلك توالت المناقشات بين الحكام، وتبادل الزيارات[١]؛ وكان الشيخ زايد يتطلع منذ توليه مقاليد الحكم في إمارة أبو ظبي إلى جمع شمل الإمارات الأخرى، حيث بادر بعد أقل من عامين من توليه حكم إمارة أبو ظبي، بالدعوة إلى الاتحاد وقال في ذلك "إن الاتحاد هو طريق القوة وطريق العزة والمنعة والخير المشترك، وإن الفرقة لا ينجم عنها إلا الضعف، وإن الكيانات الهزيلة لا مكان لها في عالم اليوم"، وتأكدت هذه المقولة وكُرّست في الاجتماع الذي تم بين الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي، والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي، في منطقة السمحة بأبو ظبي في ١٨ فبراير ١٩٦٨م في أعقاب إعلان الحكومة البريطانية في ذلك العام نيتها إجلاء جيوشها من "الإمارات المتصالحة" في الخليج قبل عام ١٩٧١م، وكانت بداية قيام هذا الاتحاد الثنائي تخطي الإمارتين مشاكل الحدود وفض النزاع بينهما وإعلان الاتحاد بينهما في ١٩ فبراير ١٩٦٨م، وقد ركز اللقاء على إقامة اتحاد بين الإمارتين يُشرف على الشئون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي والخدمات الصحية والتعليمية، واتفقا على دعوة حكام الإمارات الأخرى إلى اجتماع في دبي لمناقشة قيام اتحاد الإمارات العربية[٢].

وقد عرض الشيخ زايد خلال الاجتماع مشروعًا لاتحاد إمارتي أبو ظبي ودبي، وافق عليه الشيخ راشد، وصدر على أثر هذا الاجتماع اتفاق ثُنائي، نصّ على تكوين اتحاد يضم البلدين له علم واحد، تُوكل إليه الشئون الخارجية ومسائل الدفاع والأمن الداخلي، وتوحيد النظم التعليمية والصحية ومسائل الجنسية والهجرة، وكذلك السلطة التشريعية وكافة المسائل المشتركة التي يُتفق عليها، أما الشئون التي لا تدخل في اختصاص الاتحاد فهي من اختصاص حكومة كل إمارة على حدة[٣].

ويتضح من خلال هذا الاتفاق عدم وجود أية أعمال تحضيرية مهدت لقيامه، وإنما كان مجرد اتفاق ثنائي بين حاكمي الإمارتين نتج عنه هذا الاتحاد، وأنه مجرد إعلان للنوايا الحسنة لاسيما حل النزاع القائم بينهما على الحدود، كما أن هذه الاتفاقية لم تُوضح نوعية الحكم أو النظام الذي سيسود بين الإمارتين، وإنما هو خطوة جديدة في طريق الوحدة وتفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، ويُمكن وصف هذا الاتفاق على أنه حجر الأساس لدولة الإمارات العربية المتحدة.

كما التزمت هذه الاتفاقية بأسلوب الاختصاص الحصري للحكومة الاتحادية وهو اتجاه تعدى سلطة الحكومات المحلية على حساب السلطة الاتحادية، وكذلك تنص على السيادة والاستقلال في اشتراطها لقاعدة الإجماع لسريان القرارات، لذا فإن الاتحاد الثُنائي لا يعدو أن يكون شكلًا من أشكال الاتحاد

(١) سيف بن عبود البدواوي، خطوات اتحاد الإمارات العربية القصة كاملة (يناير ١٩٦٨ - فبراير ١٩٧٢)، مجلة مراود، ملف الشهر اتحاد الإمارات حدث تاريخي استثنائي ، العدد ٦، ٢٠١٧، ص ٢٧، ٢٨، ١- ١١٧.

(٢) المجلس الوطني للإعلام، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٧، ص٨.

(٣) أحمد زكريا الشلق؛ مصطفى عقيل الخطيب، مرجع سابق، ص٢٦.

الكونفدرالي(*)؛ كل ذلك كان سببًا في عدم دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ الفعلي فبعد أقل من أسبوع من إبرامها وقعت اتفاقية الاتحاد التُساعي، وبالرغم من التحفظات على هذه الخطوة الوحدوية إلا أنها تُؤكد بلا شك الرغبة في التعاون وتوحيد الجهود، وينبغي منذ البداية عدم التقليل من شأن هذه الخطوة وغيرها لأكثر من سبب وهي كما يلي:

أ. السيطرة الاستعمارية الطويلة التي أُهملت خلالها المنطقة فلم يكن هناك تعليم ومن ثم سادت الأمية ولم تُحل مشاكل المنطقة بل عملت على تعميق جذورها.

ب. قرار بريطانيا المفاجئ بالانسحاب ودون التمهيد له هذا العاملات يجب أخذهما في الاعتبار عند تقويم هذه المحاولة وغيرها(١).

وأثار إعلان هذا الاتفاق الثنائي تساؤلات عديدة، لإعلانه الاتحاد قبل أسبوع واحد من الموعد المتفق عليه لاجتماع الحكام في ٢٥ فبراير بدبي، وذلك لبحث خطوات اتحاد الإمارات العربي، فقد ثار الشيخ حمد بن علي آل ثاني حاكم قطر، واعتبر ما حدث محاولة لإبعاد قطر والبحرين عن الاتحاد، ولأن دعوة حاكميها للتداول جاءت بصفة مختلفة عن دعوة الحكام الآخرين للاشتراك في الاتفاق، وسارع الشيخ راشد بنفي هذه النوايا وأكد أن الاتفاق الثنائي يتناول بشكل أساسي تسوية قضية الحدود بين الإمارتين، وأنه ليس أكثر من توطئة للاتحاد المؤكد عقده، وقد اقترح الشيخ راشد بأن يسافر الشيخ أحمد إلى أبو ظبي، فاستجاب حاكم قطر واجتمع مع الشيخ زايد بن سلطان، وأُزيلت الظنون وسُويت المسألة(٢).

رابعًا: الاتحاد التساعي لدولة الإمارات العربية المتحدة

أسفرت المشاورات في النهاية عن انعقاد المؤتمر التاريخي لحكام الإمارات التسع بدبي في ٢٥ فبراير ١٩٦٨م، واستمرت اجتماعاتهم ثلاثة أيام، تناولت مناقشات اليوم الأول ضرورة الاتحاد وأهميته، واليوم الثاني علم وفد قطر أن جميع الوفود ليس لديها مشروعًا جاهزًا للاتحاد، سارع الوفد القطري لتقديم المشروع الذي أعده الدكتور حسن كامل المستشار القانوني للحكومة القطرية ليتدارسه الأعضاء، وفي اليوم الثالث استغرقت المناقشات ستة عشر ساعة، وصدرت بعدها صياغة جديدة عُرفت "باتفاقية اتحاد الإمارات العربية" واشتهرت باسم اتفاقية دبي، وذلك في ٢٧ فبراير ١٩٦٨م موقعة من الحكام التسعة(٣).

بعد إعلان الحكومة البريطانية في عام ١٩٦٨م أنها سوف ترحل من منطقة الساحل العُماني مع نهاية عام ١٩٧١م، حاولت بريطانيا خلق اتحاد بين الإمارات السبع بالإضافة لقطر والبحرين وذلك للحفاظ على مصالحها واستمرار السيطرة البريطانية على هذه المنطقة الهامة، وفي عام ١٩٦٨م عُقد في دبي مؤتمر شارك فيه حكام كل من البحرين، وقطر، وأبو ظبي، ودبي، والشارقة، ورأس الخيمة، وأم القيوين، والفجيرة، وعجمان، وقد تم بحث مسألة قيام اتحاد فيدرالي بينها؛ وقد وقّع حكام الإمارات ما يُسمى بإعلان دبي والذي جاء فيه أن قادة الإمارات توصلوا إلى اتفاق مبدئي حول تشكيل اتحاد

(*) الكونفدرالية تعتبر شكل من أشكال التنظيم الاتحادي بين دول توكل بعض صلاحياتها إلى سلطة مركزية مشتركة مع إبقائها على حكومتها، وتتألف السلطة المركزية أساساً من هيئة تنسيق ملزمة باتخاذ قراراتها بإجماع الدول الأعضاء في الكونفدرالية، بينما تتخذ الفدرالية قراراتها بأغلبية الأعضاء فقط، وبذلك فإن النظام الفدرالي أكثر مركزية من النظام الكونفدرالي، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد٦٢، إبريل، ١٩٩٣.

(١) محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، الطبعة الأولى، دار العيدروس للكتاب الحديث، الإمارات، ٢٠٠٢، ص٤٩، ٥٠.

(٢) خالد بن محمد مبارك القاسمي، الإمارات العربية المتحدة تاريخ وحضارة، مرجع سابق، ص٤٤.

(٣) أحمد زكريا الشلق؛ مصطفى عقيل الخطيب، مرجع سابق، ١٩٩٨م، ص٢٧.

الإمارات العربية وأقروا تأسيس مجلس أعلى مؤقت لهذا الاتحاد يضم حُكام كل الإمارات المشاركة وكذلك أحداث جهاز تنفيذي – هو مجلس لمساعدة المجلس الأعلى المؤقت في عمله، وقد تم اعتبار إعلان دبي نافذًا اعتبارًا من ٣٠ مارس ١٩٦٨م، ونصوص هذا الإعلان نافذة إلى أن يتم إقرار ميثاق عام (دستور) للاتحاد(١).

وقد جاء في مقدمة الاتفاقية "إن قيام الاتحاد جاء استجابة لرغبة شعوب المنطقة في الحفاظ على الأمن والاستقرار وتحقيق الدفاع الجماعي عن كيان هذا الاتحاد، وصيانة وسلامة بلادهم وفقًا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية"، وبعد المقدمة جاءت الاتفاقية في ثلاثة أبواب تضم سبع عشرة مادة، وقد تطرّق الباب الأول إلى نشأة الاتحاد وأهدافه والإمارات المشاركة فيه، وشمل الباب الثاني السلطات الاتحادية وقد نصّت المادة الثالثة من الباب الثاني على إنشاء مجلس أعلى للاتحاد تُوكل إليه مهمة وضع ميثاق كامل ودائم يقوم برسم السياسة العليا في المسائل الدولية والسياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من المسائل المتصلة بأغراض الاتحاد، كما يختص بإصدار القوانين الاتحادية اللازمة وتكون قراراته بالإجماع(٢).

أعرب حاكم البحرين في تصريح أدلى به لصحيفة الرأي العام الكويتية عن ترحيبه بالتعاون إلى أبعد مدى مع الإمارات الأخرى، وأضاف أن الاتحاد مع تلك الإمارات هو مسألة قومية تقررها الإمارات نفسها، وأنها لا تفرض من جانب دولة أجنبية عليها، وقد أعلن حاكم قطر في ٨ فبراير ١٩٦٨م أنه من الطبيعي أن تتضامن إمارات الخليج، حكامًا وشعوبًا، وأن تتضافر جهودها جميعًا لتحقق ما تصبو إله من تقدم ورخاء وتوطيد للأمن؛ كذلك صرح حاكم دبي بأن فكرة قيام اتحاد يضم إمارات الخليج العربي فكرة تُعبر عن رغبة صادقة لدى الحكام أنفسهم، وأن بريطانيا لم تُحاول التدخل لإقامة هذا الاتحاد(٣).

وتلبية للدعوة التي حملها الاتفاق الثنائي بين أبو ظبي ودبي، سارع حكام الإمارات المتصالحة وحاكما قطر والبحرين إلى عقد مؤتمر قمة لهم في دبي في الفترة من ٢٥ – ٢٧ فبراير ١٩٦٨م، وأسفر هذا المؤتمر عن توقيع اتفاقية دبي، وهي الاتفاقية المنشئة لاتحاد الإمارات العربية ككيان سياسي واحد، وقد وضعت هذه الاتفاقية تصورًا عامًا لهذا الكيان الجديد وسلطاته ومجالات عمله تضمنت سبعة عشر بندًا وأجملت ذلك في البند الأول منها والذي ينص على: "إنشاء اتحاد للإمارات العربية في الخليج يُسمى "اتحاد الإمارات العربية" الغرض منه: توثيق الصلات بين الإمارات الأعضاء، وتقوية التعاون بينها في كل المجالات، وتنسيق خطط تقدمها، ودعم احترام كل منها لاستقلال الأخرى وسيادتها وتوحيد شئونها الخارجية وتمثيلها الخارجي وتدعيم الدفاع الجماعي عن بلادها صيانة لأمنها، ومحافظة على سلامتها ومصالحها المشتركة، بما يكفل بلوغ أمانيها، ويُحقق أمل الوطن العربي الكبير بأكمله"(٤).

وأثناء الاجتماع قدمت قطر مشروعًا يهدف إلى أن يكون هناك نوع من التوازن بين أعضاء الاتحاد أطلقت عليه اسم إمارة "الساحل الغربي المتحد" ويدعوا إلى ضرورة دمج الإمارات الخمس الصغيرة (الشارقة، رأس الخيمة، أم القيوين، عجمان، الفجيرة) في إمارة واحدة ثم بحث إمكانية ضمها إلى اتحاد يتكون من أبو ظبي ودبي والبحرين وقطر، ولم يكن من الإمارات الخمس إلا أنها اعترضت على المشروع لعدم مساواتها بالإمارات الكبرى، وأسفر الاتحاد في النهاية عن صدور بيان مشترك

(١) أحمد زكريا الشلق؛ مصطفى عقيل الخطيب، المرجع نفسه، ص٢٤، ٢٥.
(٢) شاكر محمود وهيب، مرجع سابق، ص٢٦.
(٣) أحمد زكريا الشلق؛ مصطفى عقيل الخطيب، مرجع سابق، ص٢٤.
(٤) خالد بن محمد مبارك القاسمي، مرجع سابق، ٢٠٠٩، ص١٩٠، ١٩١.

أعلن فيه قيام اتحاد الإمارات التسع تحت اسم اتحاد الإمارات العربية[١]؛ وحددت الاتفاقية السلطات الرئيسية التي تُشرف على الاتحاد وحددتها فيما يلي:

أ. **مجلس أعلى:** يُشكل من حكام الإمارات التسع، يهتم بوضع ميثاق كامل ودائم للاتحاد، ويرسم سياسته العليا في المسائل الدولية والسياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وغيرها المتصلة بأغراض الاتحاد؛ ويُصدر القوانين الاتحادية اللازمة في هذه الشئون، ويكون المرجع الأعلى في تحديد الاختصاصات.

ب. **هيئة تنفيذية أدنى باسم "مجلس الاتحاد":** تقوم بمعاونة المجلس الأعلى في ممارسة سلطاته، يُحدد القانون طريقة تشكيله والقواعد الأساسية لنظامه، ويُمارس اختصاصاته وفقًا للسياسة العليا التي يُقرها المجلس الأعلى، ولا تنفذ قراراته إلا بمصادقة المجلس الأعلى.

ج. **محكمة اتحادية عليا:** يُحدد القانون طريقة تشكيلها ونظامها واختصاصاتها[٢].

وتوالت ردود الأفعال العربية والإقليمية المؤيدة للاتحاد مثل مصر والعراق والسعودية والكويت والأردن، بينما تم معارضة الاتحاد من سوريا والجزائر واليمن الجنوبي، كما أخذت إيران موقفًا معارضًا لانضمام البحرين فيه، حيث كانت تعتبرها جزءًا من أقاليمها واستراتيجيتها الطامعة في احتلال منطقة الخليج العربي[٣].

وقد كشفت وثائق المؤتمرات التي عُقدت بين شيوخ الإمارات التسع خلال الفترة بين مايو ١٩٦٨م وأكتوبر ١٩٦٩م، عن فجوة كبيرة بين هؤلاء الحُكام تعود لأسباب عدة منها خلافاتهم التاريخية على الحدود، وبعضها ناتج من التأثر بضغوط الدول الإقليمية خاصة إيران والسعودية التي كانت لها مطامع في بعض هذه المشيخات، وبعضها الآخر كان بسبب التدخلات البريطانية في مداولات الحكام مع بعضهم البعض، أدى ذلك في نهاية الأمر إلى فشل الجهود الرامية إلى إقامة اتحاد تساعي بالرغم من ضرورته الأمنية والتنموية[٤].

وفي أعقاب المساعي الحميدة لدولة الكويت في يونيو ١٩٦٨م، أصبح الجو ممهدًا أمام المجلس الأعلى لاتحاد إمارات الخليج، وعند استئنافه لجلساته في أبو ظبي في أوائل يوليو ١٩٦٨م بدلًا من أول الشهر المذكور كما كان مقررًا من قبل لكي يتم دراسة جدول أعماله ويتخذ ما يراه مناسبًا من القرارات لتنفيذ اتفاقية الاتحاد التي كان قد انقضى على توقيعها في دبي أكثر من أربعة شهور، ويعكس "البيان المشترك" الذي أذيع في ختام الاجتماع الذي أُذيع في ختام اجتماع يوليو ١٩٦٨م ووقعه حكام الإمارات التسع جميعًا، واستأنف المجلس الأعلى اجتماعه المؤجل من جلسته السابقة في جو سادته مشاعر الأخوة الصادقة والثقة المتبادلة والحرص العميق على رعاية مستقبل المنطقة وتحقيق إرادة شعبها ومصالحه العليا، استعرض المجلس الأعلى الخطوات الأولى الضرورية لتنفيذ اتفاقية دبي المبرمة في ٢٧ فبراير ١٩٦٨م، وتلاقت وجهات نظر أعضائه على حلول تضمنتها القرارات التي أصدرها المجلس للسير قدمًا بالاتحاد نحو تحقيق أهدافه السامية[٥].

ويُمكن أن نُرجع فشل الاتحاد التُساعي إلى الأسباب التالية:

١. الخلافات الحادة بين الحكام وتطلعهم إلى الحفاظ على أكبر قدر من السلطة الذاتية في إمارتهم.

---

(١) محمد حسن العيدروس، مرجع سابق، ٢٠٠٢، ص٥٠، ٥١.

(٢) وحيد فكري رأفت، حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج، مرجع سابق، ص٧.

(٣) يحيى الجمل، الدستور وسيلة للتكامل في دولة الإمارات، أبحاث مركز دراسات الوحدة العربية، ص٥٧٠.

(٤) رياض نجيب الريس، صراع الواحات والنفط: هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨ – ١٩٧١م، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص٩١- ١١٧.

(٥) وحيد فكري رأفت، حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج، مرجع سابق، ص٢٢، ٢٣.

٢. رغبة كل من البحرين وقطر في الاستقلال.
٣. ارتباط الخلافات بين حكام الإمارات إلى حد كبير بمواقف الدول ذات النفوذ المباشر في الخليج العربي وبصفة خاصة السعودية.
٤. قلق الحكام من انسحاب بريطانيا من إمارات الساحل العُماني وذلك لأن بريطانيا تشكل لهم درعًا أمنيًا واقيًا.

إلا أن فشل مباحثات الاتحاد التُساعي لم تنل من عزيمة الراغبين فعلًا في إقامة الاتحاد، وعلى رأسهم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي جدد دعوته في ٢٨ يونيو ١٩٧١م إلى بقية حكام الإمارات بعد إعلان قطر والبحرين استقلالهما، للتداول في شأن عقد "مجلس حكام الإمارات المتصالحة" وتحويل مكتب تطوير الإمارات إلى حكومة اتحادية(١).

خامسًا: الاتحاد السباعي لدولة الإمارات العربية المتحدة

عمل مجلس حكام الإمارات السبع على تجديد نشاطه الذي كان قد توقف بسبب مشروع الاتحاد التساعي، فعقد جلسته الحادية والثلاثين في دبي في الفترة من ٢٨ فبراير – ٤ مارس ١٩٧٠م، وتم خلالها الموافقة على وضع ميزانية مجلس الإمارات المتصالحة، بعد أن تعهد الشيخ زايد حاكم أبو ظبي، ودلالة هذا الأمر بالنسبة لمشروع التساعي تبدو هامة، إذ بدأت إمارات ساحل عُمان السبع تشق طريقًا خاصًا بها نحو اتحاد سباعي بعيدًا عن قطر والبحرين، كما جرت تطورات دستورية وداخلية في كل من قطر والبحرين تتجه نفس الاتجاه(٢).

وبذلك بدأ هذا الاتحاد يتحول من كونه مجرد وثيقة رسمية تحمل توقيعات حكام الإمارات التسع، إلى اتحاد ملموس يشعر العالم بوجوده، لاسيما أنه قد نصّ في اتفاقية الاتحاد على أن يعمل بها اعتبارًا من ٣٠ مارس ١٩٦٨م وذلك إلى حين وضع ميثاق بالنظام الكامل الدائم للاتحاد؛ ولما كان المجلس الأعلى للاتحاد المشكل من حكام هذه الإمارات هو الهيئة الوحيدة الجاهزة للعمل، وكان لابُد من دعوته للانعقاد لبعث الحياة في اتفاقية دبي، ولابُد أن يسبق انعقاده التفاهم على مكان وزمان الانعقاد، وعلى المسائل التي سوف تدرج في جدول أعماله(٣).

تطورت حدة التناقضات بين حكام الإمارات التسع، حيث وصلت المحادثات في يونيو ١٩٧٠م لتأسيس اتحاد فيدرالي إلى الطريق المسدود فأعلن الشيخ زايد حاكم أبو ظبي عن رغبته في إنشاء اتحاد فيدرالي مع أي من إمارات الخليج؛ وفي نفس الوقت أعلن أمير قطر بأن بلاده سوف تعلن استقلالها بشكل منفرد(٤).

بدأت عملية توحيد الإمارات السبع بعد فشل المحاولة الأخيرة التي قام بها وفد أبو ظبي في مايو ١٩٧١م حيث قام الشيخ زايد برحلة إلى بريطانيا، بعد أن ناقش مع مستشاريه ومستشار الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم الخطوات المطلوبة، وعقدت اجتماعات عدة بين الشيخ زايد برفقة مستشاريه مع وزارة الخارجية البريطانية موضحًا لهم الصورة وما آلت إليه جهود الاتحاد التساعي، وأنه يسعى حثيثًا لجمع كلمة ما تبقى من الحكام والراغب منهم في الوحدة معه، وبعد عودته قام الشيخ زايد بخطوات جريئة عدة وهي كما يلي:

- توجيه دعوة إلى حكام الإمارات لزيارة أبو ظبي لمناقشة المستجدات.
- القيام بتشكيل أول حكومة في أبو ظبي برئاسة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان.

(١) خالد بن محمد مبارك القاسمي، الإمارات العربية المتحدة تاريخ وحضارة، مرجع سابق، ص ٤٩، ٥٠.
(٢) أحمد زكريا الشلق؛ مصطفى عقيل الخطيب، مرجع سابق، ص٤٩.
(٣) وحيد فكري رأفت، حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج، مرجع سابق، ص١٢، ١٣.
(٤) ر. ف كليكوفسكي؛ ف. أ. لوتسكييفيتش، مرجع سابق، ص٢٦، ٢٧.

- إصدار مرسوم أميري بتشكيل مجلس استشاري لإمارة أبو ظبي، يضم خمسين عضوًا من الشخصيات البارزة في إمارة أبو ظبي؛ وبما أنه لم يتبقَّ أكثر من خمسة أشهر على انسحاب بريطانيا، فإن الإمارات عليها أن تحسم أمرها وتتعاون مع الشيخ زايد لإنشاء دولة تشمل الجميع(١).

وبعد إخفاق جهود الوساطة السعودية/ الكويتية في عام ١٩٧١م لجمع شمل الإمارات التسع، وإعلان كل من قطر والبحرين استقلالهما، وجدت الإمارات السبع أن السبيل الوحيد أمامها هو قيام اتحاد بينهم واجتمعوا في دبي ليقرروا مصير الاتحاد فيما بينهم؛ فاعترض حاكم رأس الخيمة على ما تقرر بإعطاء (أبو ظبي ودبي) حق النقض "الفيتو" على قرارات الاتحاد إلا إذا أُعطي هو أيضًا الحق نفسه واعتراضه على أن يكون التمثيل لإمارته في المجلس الوطني بعدد أقل مما هو مقرر لكل من أبو ظبي ودبي، وكذلك عدم استجابة المجتمعين لمطالب حاكم رأس الخيمة ما كان عليه إلا الخروج من الاجتماع وقيام الاتحاد بعضوية ست إمارات فقط(٢)؛ وبعد انسحاب قطر والبحرين من الاتحاد التساعي، ونجاح الاتحاد السُباعي، لم يعد هناك عوائق أمام الإمارات السبع الأخرى لتقاسم المناصب والامتيازات، لذا اجتمع حكام الإمارات العربية السبع في ١٨ يوليو ١٩٧١م، لإيجاد شكل التعاون فيما بينهم(٣)؛ فأصدر الحكام الستة المجتمعون بيانًا تم الإعلان فيه عن قيام دولة اتحادية جديدة من إماراتهم باسم (الإمارات العربية المتحدة) ووافقوا على الدستور المؤقت لتلك الدولة وتقرر أن يسري الدستور لمدة خمس سنوات وقرروا العمل به ابتداءً من اليوم الثاني من شهر ديسمبر ١٩٧١م وهو تاريخ إعلان ميلاد الدولة الجديدة؛ وقد أكد الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة على أن تلك الإمارات جزء من الوطن العربي تربطها به روابط الدين والمصير المشترك وأن شعب الإمارات جزء من الأمة العربية، كما أكد أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، والشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع، واللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، وسياستها الخارجية تقوم على نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية(٤).

وبذلك أقرت الحكومة البريطانية بإلغاء جميع المعاهدات والاتفاقيات التي كانت تربطها بالإمارات باعتبارها غير متكافئة وغير مسايرة للوضع الراهن، ووفقًا لهذا الإلغاء فقدت بريطانيا الركائز الرئيسة التي اعتمدت عليها في تثبيت نفوذها واستمرار سيطرتها على المنطقة على مدى قرن ونصف من الزمن، وذلك منذ عقد المعاهدة العامة في عام ١٨٢٠م وما تلاها من معاهدات واتفاقيات كان من الصعب حصرها، لذلك اكتفت بريطانيا عند تبادل وثائق الاستقلال بينها وبين دولة الإمارات العربية المتحدة بالنص على إلغاء جميع المعاهدات والاتفاقيات السابقة دون تحديدها واستبدلت جميعها بمعاهدة جديدة وفقًا للمفاهيم الدولية المتعارف عليها(٥).

وقد تمّ الاتفاق رسمياً على وضع دستور مؤقّت ضم ١٥٢ مادة، وارتكز على نسخة معدّلة من نصّ الدستور السابق لإمارات الخليج التسع، واعتمدت أبو ظبي العاصمة المؤقتة للاتحاد، وانتخب حاكم أبو ظبي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، من قبل الحكام ليكون أوّل رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأعيد انتخابه بعد انتهاء فترة خمس سنوات، وتم انتخاب الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائباً

(١) سيف بن عبود البدواوي، خطوات اتحاد الإمارات العربية القصة كاملة، مرجع سابق، ص ٢٨، ٢٩.
(٢) شاكر محمود وهيب، مرجع سابق، ص٣٠
(٣) ميثاق خير الله جلود، مستقبل النظام الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة التربية والعلم، كلية التربية، جامعة الموصل، المجلد١٧، العدد٢، ٢٠١٠م، ص٤٠، ٣٣- ٥٥.
(٤) الجريدة الرسمية للإمارات العربية المتحدة، العدد الأول الصادر في ديسمبر ١٩٧١م.
(٥) محمد حسن العيدروس، مرجع سابق، ٢٠٠٢م، ص٦٠.

للرئيس واستمرّ في هذا المنصب حتى وفاته عام ١٩٩٠م[١]؛ وما لبث هذا الدستور المؤقت إلى أن تحول إلى دستور دائم بعدما أثبتت الدولة الاتحادية استقرارها ونجاحها والتزامها بسياسة معتدلة، وتحقيقها لتحولات حضارية ومنجزات عملاقة على الصعيدين المحلي والاقليمي والدولي، وتوفيرها للمزيد من الرفعة والرقي لشعب الاتحاد، لتكون بذلك من أنجح التجارب الوحدوية في التاريخ المعاصر؛ وقد جاء هذا الدستور ليوضح القواعد الأساسية للتنظيم السياسي والدستوري للدولة، إذ أوضح الغاية الأساسية من قيام الاتحاد ومقوماته وأهدافه على الصعيدين المحلي والدولي، كما بيَّن الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للاتحاد، وأكد على الحريات والحقوق والواجبات العامة وبين السلطات الاتحادية ونظم إصدار التشريعات الاتحادية، وأوضح الجهات المختصة بها، كما عالج الشؤون المالية للاتحاد، والأحكام الخاصة بالقوات المسلحة وقوات الأمن، والاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين الاتحاد والإمارات الأعضاء فيه[٢]؛ كما نص أيضًا على أن الإمارات العربية المتحدة دولة مستقلة ذات سيادة، ويجوز لأي قطر عربي الانضمام للاتحاد إذا تمت موافقة المجلس الأعلى بالإجماع على ذلك، كما نصّ الدستور على إنشاء عاصمة في منطقة الحدود بين إمارتي (أبو ظبي ودبي) تُعرف باسم "كرام" وإلى أن يتم إكمالها تكون مدينة أبو ظبي المقر المؤقت للاتحاد[٣]

وفي ٦ ديسمبر ١٩٧١م تم قبول دولة الإمارات العربية المتحدة الجديدة عضوًا في جامعة الدول العربية، وفي ٩ ديسمبر ١٩٧٢م قبلت الدولة الجديدة عضوًا في هيئة الأمم المتحدة، وبذلك اكتسبت هذه الدولة الاعتراف بوجودها عربيًا ودوليًا، وبذلك تم إلغاء جميع المعاهدات المُبرمة مع بريطانيا وعُقدت على غرارها اتفاقية صداقة واحترام سيادة الدولة المستقلة، وفي ٩ ديسمبر عام ١٩٧١م أعلن تشكيل أول وزارة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد تضمنت ١٨ وزيرًا تم اختيارهم من بين الإمارات بحسب النسب المتفق عليها[٤].

ولم تلبث إمارة رأس الخيمة وحيدةً إلى أن عادت إلى كنف الاتحاد وانضمت إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث جاء في خطاب الجلسة فيما يخص هذا الأمر "تم بتوفيق من الله انضمام إمارة رأس الخيمة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث وافق المجلس الأعلى للاتحاد، بإجماع الآراء، بجلسته المنعقدة في ١٠ فبراير عام ١٩٧٢م على انضمام إمارة رأس الخيمة لدولة الاتحاد، وذلك استجابة للأماني الوطنية وللمشاركة في تحقيق أهداف الاتحاد وغايته"[٥]، وبذلك تكاملت دولة الإمارات العربية المتحدة على ما هي عليه الآن من الإمارات السبع وهي: أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة، رأس الخيمة.

وقد بقي منصب رئيس الاتحاد ونائبه محصورًا في أكبر إمارة "أبو ظبي" بالرغم من عدم وجود نص دستوري بذلك، بحيث يُنتخب رئيس الاتحاد من قِبل المجلس الأعلى للاتحاد لمدة خمس سنوات تكون قابلة للتجديد يتمتع بصلاحيات من أهمها: تعيين رئيس مجلس الوزراء، والوزراء وقبول استقالتهم وإعفائهم من مناصبهم؛ وكذلك تعيين الدبلوماسيين وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين وقبول

(١) البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة، عبر الرابط https://u.ae/more/history-of-the-uae.

(٢) البوابة الرسمية لمجلس الوزراء، دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٣م، عبر الرابط https://uaecabinet.ae/ar/the-constitution.

(٣) فاطمة الصايغ، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، الطبعة الأولى، مركز الخليج للكتب، دبي، ١٩٩٧م، ص٢٩١.

(٤) شاكر محمود وهيب، مرجع سابق، ص٣١.

(٥) محمد بن مسلم بن حم، الإمارات العربية المتحدة الحكم الرشيد، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص٥٩.

استقالتهم بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء، وكذلك الإشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية بواسطة مجلس الوزراء، وكذلك العفو وتخفيض العقوبة والمصادقة على أحكام الإعدام؛ أما نائب رئيس الاتحاد فهو منصب تم حصره في إمارة دبي على الرغم من عدم وجود نص دستوري بذلك، فيتم انتخابه لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ويُمارس صلاحيات الرئيس عند غيابه(١).

وقد نجحت الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها في تجاوز مستوى التوقعات الدولية من خلال تبنيها لعملية تنموية شملت كافة قطاعات الحياة بما في ذلك الخدمات الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والتقنية، والاقتصاد والتجارة؛ وكانت فلسفة الشيخ زايد النابعة من إيمانه العميق بالتنمية والحاجة الدائمة إلى دعم الاستقرار، تقوم على ضرورة توجه موارد البلاد لما فيه خير ومصلحة الشعب في جميع أنحاء الإمارات، لذا أصبحت البيئة والتراث والتعليم والعمل قواعد راسخة لدولة موحدة قوية(٢).

تجسدت نشاطات السلطة التنفيذية منذ نشأة الاتحاد حتى الوقت الحاضر بتحقيق مجموعة من المشاريع الضخمة في تطوير مرافق البلاد وخدماتها، وكانت الانطلاقة في كثير من المجالات من الصفر، فغدا الاقتصاد العام اقتصادًا واحدًا عن طريق التكامل والتطور، بحكم التشريعات الصادرة والمرافق الاقتصادية والاجتماعية المتشابهة وبحكم سهولة الاتصالات والمواصلات في نطاق أسواق صغيرة الحجم، كما شهد قطاع التربية والتعليم والثقافة تطورًا جذريًا وملحوظًا منذ نشأة الاتحاد حتى وقتنا الحاضر، ويُعد تأمين المواصلات من أهم المنجزات التي حققتها الدولة الاتحادية بحيث باتت جميع الإمارات مترابطة بشبكة طرق حديثة(٣).

الخاتمة

من خلال دراسة تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة يتضح أنها نموذجًا رائعًا للإصرار والإقدام، حيث أنها كانت عبارة عن جماعات قبلية تعيش في أراضي جافة لم يكن بها أي من مقومات الدولة، وكانت تعيش في كنف بريطانيا ومقيدة باتفاقيات تحمي مصالح بريطانيا في منطقة الخليج وعلى رأسها إمارات الساحل العُماني إلى أن قررت بريطانيا الانسحاب من المنطقة في عام ١٩٧١م، وكانت المنطقة خلال هذه الفترة لا تعرف سوى تجارة اللؤلؤ إلى أن تم اكتشاف النفط الذي جعلها مطمعًا أكثر من ذي قبل، ولكن الشيخ زايد مؤسس الدولة الحديثة كان له نظرة مستقبلية استطاع من خلالها أن يتجاوز كافة العقبات التي تواجهه، وبناء علاقات طيبة مع الغرب ومع الدول العربية الشقيقة، وبالرغم من أنه كان يتطلع لتكوين اتحاد موسع لكن لم يستطع تحقيقه لأن كل من قطر والبحرين تريان بأنهما تمتلكان مقومات إقامة الدولة المستقلة، ولكن ذلك لم يُثني الشيخ زايد عن تحقيق هدفه فدعا إمارات الساحل واستجابت في البداية ست إمارات ثم انضمت إلى هذا الاتحاد إمارة رأس الخيمة ليكتمل اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك استطاع الشيخ زايد أن ينقل الدولة نقلة نوعية من البداوة والصحراء القاحلة إلى دولة تتمتع بنهضة اقتصادية وثقافية وصحية ومعمارية يشهد لها العالم بأسره، كما قام بإدخال دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الساحة العربية والإقليمية فاعترفت بها الأمم المتحدة وأصبحت عضوًا في مجلسها، وكذلك أصبحت عضوًا في جامعة الدول العربية، وبالرغم من اعتراف كافة الدول العربية جمعاء إلا أن المملكة العربية السعودية والكويت كان لهما الدور الفاعل في إنجاح هذا الاتحاد ودعم الإمارات ماديًا ومعنويًا.

كما أن استمرار قيام دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها عام ١٩٧١م حتى وقتنا الحالي لهو دليل قاطع على نجاح هذه التجربة الرائدة بالرغم من كل العقبات والثغرات التي تحيط بها من كل

(١) ميثاق خير الله جلود، مرجع سابق، ص٤٣.
(٢) رامي عطا صديق، مرجع سابق، ص٧.
(٣) محمد حسن العيدروس، مرجع سابق، ص١٤١- ١٥٣.

جانب إلى أن استطاع مؤسس الدولة بحكمته وإصراره على النجاح وتذليل كل هذه العقبات تدريجيًا حتى تم التغلب عليها، وقد شهدت الإمارات العربية المتحدة تطور سريع ومذهل في كافة القطاعات والأنشطة الحياتية.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر

١. الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي، ترايدنت برس، لندن، ١٩٩٩م.
٢. البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة، عبر الرابط https://u.ae/more/history-of-the-uae.
٣. البوابة الرسمية لمجلس الوزراء، دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٣م، عبر الرابط https://uaecabinet.ae/ar/the-constitution.
٤. رسالة من السيد نجم الدين حمودي إلى رئيس الديوان الأميري أحمد خليفة السويدي، الديوان الأميري، أبو ظبي، ٢٥/ ٥/ ١٩٧١م.
٥. المجلس الوطني للإعلام، الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات، ٢٠١٦.

ثانيًا: المراجع العربية

٦. أحمد زكريا الشلق؛ مصطفى عقيل الخطيب، قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١م دراسة ووثائق، الطبعة الثانية، دار الثقافة، ١٩٩٨م.
٧. جمال زكريا قاسم؛ وآخرون، دولة الإمارات العربية المتحدة "دراسة مسحية شاملة"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨م.
٨. حمدان راشد الدرعي، زايد سيرة الأمجاد وفخر الاتحاد، الطبعة الأولى، مركز زايد للتراث والتاريخ، أبو ظبي، ٢٠٠٥م.
٩. خالد بن إبراهيم الرويتع، الإمارات العربية المتحدة، مجلة الدوبلوماسي، وزارة الخارجية- معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، العدد ٥، ١٩٨٥.
١٠. خالد بن محمد مبارك القاسمي، الإمارات العربية المتحدة تاريخ وحضارة، الطبعة الثانية، دار الكتب والدراسات العربية، الإسكندرية، ٢٠١٧م.
١١. خالد بن محمد مبارك القاسمي، التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٩م.
١٢. ر. ف كليكوفسكي؛ ف. أ. لوتسكييفيتش، المعضلات الاجتماعية الاقتصادية للبلدان النامية – الإمارات العربية المتحدة، ترجمة حسّان إسحق، ميسل للنشر، ١٩٧٩م.
١٣. رياض نجيب الريس، صراع الواحات والنفط: هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨ – ١٩٧١م، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٤م.
١٤. سليم طه التكريتي، الصراع على الخليج العربي، السلسلة السياسية ١٢، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، ١٩٦٦م.
١٥. سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٢م.

١٦. سيف بن عبود البدواوي، دور المملكة العربية السعودية في قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة، مداولات اللقاء العلمي السنوي العاشر: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر العصور، جمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أبو ظبي، ٢٠٠٩م.
١٧. سيف كمال نايل؛ أحمد سعد الشيخ، التعليم في الإمارات خلال قرن من الزمان، وزارة التربية والتعليم لدولة الإمارات، ١٩٩٣م.
١٨. شمس الدين الضعيفي، محمد خليل السكسك، زايد والسياسة الخارجية، منشورات ديوان رئيس الدولة، أبو ظبي، ١٩٩١م.
١٩. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠ – ١٩٩١م، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٩١م.
٢٠. علي ثابت صبري، الإمارات من الشتات إلى الاتحاد تاريخ التجربة الاتحادية، دار الكتب والدراسات العربية، الإسكندرية، ٢٠١٦م.
٢١. فاطمة الصايغ، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، الطبعة الأولى، مركز الخليج للكتب، دبي، ١٩٩٧م.
٢٢. فاطمة الصايغ، التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة، سلسلة محاضرات الإمارات ١٠٨، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧م.
٢٣. محمد بن مسلم بن حم، الإمارات العربية المتحدة الحكم الرشيد، الطبعة الأولى، ٢٠١٣م.
٢٤. محمد حافظ عبده، الاستراتيجية الأمنية التنموية للشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، مركز البحوث والدراسات، دبي،١٩٩٤م.
٢٥. محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، الطبعة الأولى، دار العيدروس للكتاب الحديث، الإمارات، ٢٠٠٢.
٢٦. محمد فريد حجاب، الشموخ: الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، أبو ظبي، د.ت.
٢٧. محمد مرسي عبد الله، إمارات الساحل وعُمان والدولة السعودية الأولى ١٧٩٣ – ١٨١٨م، المكتب المصري الحديث، الجزء الأول، ١٩٧٨م.
٢٨. محمد مرسي عبد الله، تاريخ الإمارات العربية المتحدة: مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧- ١٩٦٥، المجلد الثالث، مركز لندن للدراسات العربية، ١٩٩٦م.
٢٩. محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، الطبعة الأولى، دار القلم، الكويت، ١٩٨١م.
٣٠. محمد مرسي عبد الله، قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة، سلسلة محاضرات الإمارات ٣٦، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨م.
٣١. محمود بهجت سنان، أبو ظبي واتحاد الإمارات العربية ومشكلة البريمي، الطبعة الأولى، دار البصري، بغداد، ١٩٦٩م.
٣٢. مرعي أحمد جاسم، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان: ابن الصحراء، الطبعة الأولى، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٨م.
٣٣. نورة صابر بن عبلان المزروعي، دولة الإمارات العربة المتحدة والمملكة العربية السعودية النزاعات الحدودية والعلاقات الدولية في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٨م.

٣٤. وحيد فكري رأفت، حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج، المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، المجلد ٢٦، ١٩٧٠م.
٣٥. يحيى الجمل، الدستور وسيلة للتكامل في دولة الإمارات، أبحاث مركز دراسات الوحدة العربية.

ثالثًا: الدوريات

٣٦. الجريدة الرسمية للإمارات العربية المتحدة، العدد الأول الصادر في ديسمبر ١٩٧١م.
٣٧. جون ديوك أنتوني، دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، ٢٠٠٢م.
٣٨. رامي عطا صديق، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، سلسلة رواد التنوير ٤، القاهرة، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، ٢٠١٦.
٣٩. سيف بن عبود البدواوي، خطوات اتحاد الإمارات العربية القصة كاملة (يناير ١٩٦٨ - فبراير ١٩٧٢)، مجلة مراود، ملف الشهر اتحاد الإمارات حدث تاريخي استثنائي ، العدد ٦، ٢٠١٧م.
٤٠. ميثاق خير الله جلود، مستقبل النظام الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة التربية والعلم، كلية التربية، جامعة الموصل، المجلد١٧، العدد٢، ٢٠١٠م.
٤١. وحيد فكري رأفت، حول انهيار الاتحاد التساعي للإمارات العربية في الخليج وقيام اتحاد سباعي بديل، المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، المجلد ٢٨، ١٩٧٢م.

Sheikh Zayed bin Sultan and his Role in the Establishment of the United Arab Emirates (1972-2004AD)

By

Nahed Ibrahim Abdullah Saleh

Prof. Dr. Fawzy El-Sayed El-Masry

Professor of Modern and Contemporary History, Faculty of Arts - Tanta University

Prof. Dr. Nabil Abdel Gawad Sarhan

Professor of Modern and Contemporary History, Faculty of Arts - Tanta University

Abstract:

The aim of the research is to identify the stages of the establishment of the United Arab Emirates, as well as the active role played by Sheikh Zayed between Sultan Al Nahyan in establishing the infrastructure and raising the status of his country, Arab and global, despite the lack of resources. Sheikh Zayed also made many efforts for the establishment of the union, This was clear in his position towards the problems on the borders between the emirates of the Omani coast, which arose due to the lack of an internationally agreed border. The idea of cooperation and union between the emirates of the pacified coast received the support of many countries, led by Saudi Arabia and Kuwait. Sheikh Zayed was ambitious in seeking to establish a union that includes All the Arab Gulf states, as well as any Arab country wishing to enter under the umbrella of this union, and the first step he took was the establishment of a bilateral union between the Emirate of Abu Dhabi and Dubai on February 19, 1968 AD, then the nine Emirates met in Dubai on February 25, 1968 AD, and their meetings lasted for three

days. After that, a new formulation was issued, known as the “Union of the Arab Emirates Agreement” and better known as the Dubai Agreement, on February 27, 1968 AD, signed by the nine rulers. However, these talks failed, but that did not affect the determination of the Sheikh. Zayed, who called for the establishment of a seven-member union and the declaration of the establishment of the United Arab Emirates consisting of the emirate (Abu Dhabi, Dubai, Sharjah, Ajman, Umm Al Quwain, Fujairah, Ras Al Khaimah), and thus Sheikh Zayed announced the establishment of the United Arab Emirates, and it received Arab and international support and recognition On December 6, 1971 AD, the new UAE state was accepted as a member of the League of Arab States, and on December 9, 1972 AD, the new state was accepted as a member of the United Nations, and thus this state gained recognition of its Arab and international existence, and thus all treaties concluded with Britain were cancelled. Similar to it is an agreement of friendship and respect for the sovereignty of the independent state, and after the establishment of the union, Sheikh Zayed, the leader of the union, pursued the policy of building the state in terms of institutions and infrastructure and taking it out of the nature of nomadism to the nature of urbanization, and the establishment of development projects in the seven emirates, especially that the discovery of oil in the United Arab Emirates It had a significant impact on its economy, as it became dependent on oil in addition to pearl fishing, and the general economy of the United Arab Emirates has become a single economy through integration and To develop, and by virtue of the issued legislations and similar economic and social facilities and by virtue of the ease of communication and transportation within the scope of small-sized markets

.

Key words: United Arab Emirates - Sheikh Zayed bin Sultan.